المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 200-218

Fuel subsidy reform in Libya between economic necessity and social challenges: Tripoli as a case study

Dr. Mohamed Othman Salama *
Department of Economics, Faculty of Science and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
*Corresponding author: mohammedsalama@bwu.edu.ly

إصلاح دعم المحروقات في ليبيا بين الضرورة الاقتصادية والتحديات الاجتماعية: مدينة طرابلس نموذجاً

د. محمد عثمان خليفة سلامة *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Received: 26-11-2025; **Accepted:** 03-02-2026; **Published:** 14-02-2026

Abstract:
This study examines the issue of fuel subsidy reform in Libya within a complex socio-political and economic landscape characterized by institutional fragmentation, porous borders, and pervasive smuggling. The research aims to analyze the perceptions of the Libyan public toward subsidy removal policies, focusing on the socio-economic determinants that shape societal acceptance or rejection. It explores the existing dialectic between the fiscal necessity of reform to alleviate the burden on the state budget and the structural challenges that hinder its implementation, such as the absence of public transportation, deteriorating purchasing power, and the perceived neglect of critical issues like administrative corruption and the stabilization of the Libyan Dinar.
Employing a descriptive-analytical approach, the study utilized an electronic questionnaire distributed to a sample of 400 respondents in Tripoli. Data analysis was conducted using a suite of statistical techniques, including Cronbach's Alpha for reliability, Exploratory Factor Analysis (EFA), Pearson's correlation coefficients, ANOVA, Chi-square tests, and Regression Modeling. The findings reveal that concerns regarding the cost of living and the erosion of purchasing power outweigh fiscal efficiency considerations in shaping public opinion. Furthermore, the results indicate that social acceptance of reform is contingent upon effective governance, robust anti-smuggling measures, and the activation of credible cash transfer mechanisms, alongside the alignment of exchange rate policies. The study recommends prioritizing the rationalization of government spending and combating institutional corruption as fundamental prerequisites before proceeding with fuel subsidy removal.

Keywords: Fuel Subsidy Reform, political division, Economic Dimension, Social Dimension, Libyan Economy.

الملخص :
اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة إلكترونية وُزعت على عينة من (400) مفردة بمدينة طرابلس. ولتحليل البيانات، استُخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية شملت اختبار الثبات(Cronbach's Alpha) ، والتحليل العاملي الاستكشافي(EFA) ، ومعاملات بيرسون(Pearson) ، واختبارات الفروق (ANOVA) واختبار كاي-تربيع(Chi-square) ، إضافة إلى النمذجة الانحدارية. خلصت النتائج إلى أن المخاوف المتعلقة بتدهور القوة الشرائية وتكلفة المعيشة تتقدم على اعتبارات الكفاءة المالية في تشكيل الموقف الشعبي. كما أظهرت الدراسة أن القبول المجتمعي للإصلاح مشروط بوجود حوكمة فعّالة، وضبط للتهريب، وتفعيل آليات تعويض نقدي موثوقة، مع ضرورة مواءمة سياسات سعر الصرف. وتوصي الدراسة بإعطاء الأولوية لترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد المؤسسي كركائز أساسية قبل المضي في رفع الدعم.
تتناول هذه الدراسة قضية إصلاح دعم المحروقات في ليبيا، في ظل مشهد اقتصادي وسياسي معقد يتسم بالانقسام المؤسسي وغياب السيطرة على الحدود وتفشي التهريب. وتهدف إلى تحليل تصورات الرأي العام الليبي تجاه سياسات رفع الدعم، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل محددات القبول أو الرفض المجتمعي. كما تستعرض الدراسة الجدلية القائمة بين ضرورة الإصلاح لتخفيف العبء عن الميزانية العامة، وبين التحديات الهيكلية التي تجعل من تطبيقه أمرًا غاية في الصعوبة، مثل غياب النقل العام وتدهور القوة الشرائية، في مقابل إهمال ملفات حيوية مثل مكافحة الفساد الإداري ودعم قيمة الدينار الليبي.

الكلمات المفتاحية: إصلاح دعم المحروقات، الانقسام السياسي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، الاقتصاد الليبي.

المقدمة

تتعدد الآراء حول قرار رفع الدعم عن المحروقات في ليبيا؛ فبينما يرى البعض أنه أصبح ضرورة ملحّة تفرضها المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، يشدد آخرون على أن اتخاذ مثل هذا القرار ستكون له تداعيات سلبية على المواطنين، خاصة في الوقت الراهن. ويؤكد المؤيدون لرفع الدعم على أهمية تنفيذه على مراحل وفق جدول زمني واضح ومحدد، مع متابعة وتقييم مستمرين لتداعياته على مختلف

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأوضاع، لا سيما الخدمات والأسعار. كما يُطرح خياران لتعويض المواطنين: إما الدعم النقدي المباشر أو بطاقات حصص للمواطنين.

ويرى المؤيدون أن قرار رفع الدعم يجب أن تسبقه إصلاحات اقتصادية شاملة، خاصة في دولة مثل ليبيا التي عانى اقتصادها من تحولات عديدة. وتشمل هذه الإصلاحات: تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة، إلزام الشركات الخاصة بدفع رواتب مجزية لتحسين دخل المواطنين ومستواهم المعيشي، وتحرير قيمة الدينار الليبي من الإجراءات التي فُرضت عليه لسنوات دون وضوح بشأن رفعها أو تعديل سعر الصرف. ويشير البعض إلى أنه لو نجحت الدولة في إعادة سعر الصرف الأصلي (دينار وربع للدولار الواحد كما كان قبل عام 2011)، فإن سعر لتر الوقود بعد رفع الدعم قد يزيد قليلًا عن دينار واحد، وهو سعر يُعتبر مناسبًا للجميع، خاصة في حال توفير دعم نقدي بديل، مما سيجعل المواطن يشعر بأن رفع الدعم كان أفضل بالنسبة له. كما يُعتبر قرار إلغاء الدعم أو الإبقاء عليه قرارًا استراتيجيًا ومصيريًا، ويفضل الكثيرون أن يُترك هذا القرار لحكومة منتخبة مباشرة من الشعب تتمتع بشرعية دستورية كاملة، إذ إن الحكومة الحالية تعتبر مؤقتة ومهمتها تسيير الأعمال والتحضير للانتخابات، وهي جاءت بتوافق بين مجلسي النواب والدولة، مما يجعل قراراتها عرضة للطعن أمام القضاء.

وفي الدول المستقرة والديمقراطية، غالبًا ما تقدم الحكومة استقالتها وتدعو إلى انتخابات بعد اتخاذ قرار رفع الدعم، باعتبار أن ذلك يعني فشلها في سياستها الاقتصادية، ومن حق الشعب أن يبدأ مع حكومة جديدة. ويحذر النص من محاولات تحميل فشل الإدارة الحالية للمواطنين بحجة الحفاظ على "الاستقرار الهش"، وتجنب الوقوع تحت رحمة القروض الدولية والمساعدات الإنسانية التي قد تكون مجرد أوهام لإخفاء فشل الحكومات (عبدالباسط الدوكالي، 2025).

ظهرت أهمية الإنفاق الحكومي في البداية عندما أوضحت المدرسة الكينزية أنه ينبغي أن تتدخل الدولة في الاقتصاد، إما من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والمتمثلة في رفع أو خفض النفقات العامة، وذلك للتأثير بشكل إيجابي أو سلبي على الطلب الكلي للاقتصاد ومنه على الإنتاج عبر التأثير على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، أو من خلال استخدام السياسات النقدية المتمثلة في التأثير على أسعار الفائدة والضرائب. بينما كانت المدرسة الكلاسيكية على العكس من ذلك تمامًا، إذ ترى بعدم وجوب تدخل الدولة في الاقتصاد، وأن التوازن بين الطلب والعرض بعد الاختلال يحدث تلقائيًا دون الحاجة إلى تدخل الدولة.

ومن هنا يتضح مدى أهمية دور وفعالية الدعم الحكومي للمحروقات، الذي يُعتبر مؤشرًا من مؤشرات الحوكمة الرشيدة، ويقيس مدى نجاعة وجودة السياسات والتدابير الاقتصادية المتخذة من قبل الحكومة وانعكاسها على استقرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وقد يكون الدعم الحكومي للمحروقات بهدف ثبات واستقرار الأسعار، مما يؤدي إلى استقرار الاقتصاد واستمراره، من خلال ما تقدمه الدولة من دعم للمحروقات، حيث يساعد الدعم في تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة أي أقل من الأسعار العالمية. كما توفر الدولة السلع الإنتاجية (الماء والكهرباء) بأسعار مناسبة، ويكون ذلك بغرض المساعدة في حماية الصناعات المحلية من منافسة مثيلتها الأجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية.

كما أن دعم الدولة للمحروقات قد يكون محاولة للسيطرة على التضخم، حيث إن الارتفاع في أسعار الطاقة ينعكس على كل السلع الاستهلاكية والإنتاجية، فتتسبب زيادة أسعار الوقود في ارتفاع تكلفة الصناعات، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج والنقل، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع التي تصل إلى المستهلك وخلق ضغوط تضخمية، وهذه أحد مخاوف الحكومات التي تجعلها متمسكة بتقديم الدعم.

كانت إعانات الوقود مثيرة للجدل في ليبيا، ويرى بعض المحللين أنها غير عادلة، إذ زعم المنتقدون أن الدعم يستفيد منه الأثرياء أو النخب بشكل أساسي رغم قدرتهم على شراء الوقود بأسعار السوق. كما اعتُبر الدعم استنزافًا للمالية العامة، حيث كلف الدولة مليارات كبيرة جدًا في السنوات السابقة. وإعانات دعم الوقود في ليبيا سيئة السمعة بسبب غموضها وفسادها، خصوصًا في العقد السابق والحالي أي بعد قيام ثورة فبراير سنة 2011، حيث أصبح البترول أكثر عرضة للسرقة من قبل جهات محلية أو دولية. وبالتالي فإن مليارات الدولارات ضاعت من خلال ممارسات فاسدة في دفع الدعم دون أي رقابة حكومية تُذكر.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مشكلة الدراسة

تعد سياسة دعم المحروقات أحد أبرز أدوات السياسة المالية في ليبيا الهادفة لتحقيق التوازن الاجتماعي والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، برز مؤخراً جدل واسع حول جدوى هذا الدعم في ظل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2021 القاضي بتشكيل لجنة لدراسة استبدال الدعم العيني بدعم نقدي مباشر. تكمن المشكلة في وجود مخاوف حقيقية الراي العام من تكرار تجربة رفع الدعم عن السلع الغذائية التي لم يرافقها تطبيق فعلي للتعويض النقدي الموعود، مما ترك ذوي الدخل المحدود في مواجهة تبعات اقتصادية قاسية خاصة في ظل وانخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي امام العملات الأخرى.

وتتعمق إشكالية الدراسة في ظل الظروف الراهنة التي تتسم بالانقسام المؤسسي بوجود حكومتين، مما يضعف قدرة الدولة على ضبط الأسواق والسيطرة على كامل التراب الوطني. هذا الواقع يثير تساؤلات جوهرية حول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لتطبيق هذا القرار، ومدى احتمالية نشوء أنماط جديدة من التهريب الداخلي بين المناطق نتيجة غياب السيادة الكاملة، مما قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات المعيشية بدلاً من حلها. وبناءً عليه، يتمحور التساؤل الرئيسي للدراسة حول: ما هي الآثار والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استبدال دعم المحروقات بالدعم النقدي في ظل الانقسام السياسي وضعف السيطرة المؤسسية في ليبيا؟

فرضيات الدراسة

- يؤدي استبدال دعم المحروقات بالدعم النقدي في ظل الانقسام السياسي وضعف السيطرة المؤسسية في ليبيا إلى تفاقم التداعيات الاقتصادية السلبية، بما في ذلك ارتفاع معدلات التضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين. مما يعزز من فقدان الثقة في السياسات المالية الحكومية.
- يؤدي غياب السيطرة المؤسسية الكاملة إلى ظهور أنماط جديدة من التهريب للمحروقات بين المناطق، مما يحد من فعالية الدعم النقدي ويؤثر سلبًا على توزيع الموارد.
- عدم مصاحبة استبدال الدعم العيني بآليات تعويض نقدي فعالة وشفافة يؤدي إلى تضرر الفئات ذات الدخل المحدود بشكل أكبر، ويزيد من حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

اهداف الدراسة

1- تحليل وتقييم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لاستبدال دعم المحروقات بالدعم النقدي في ظل الظروف السياسية والمؤسسية الراهنة في ليبيا.
2- تحديد المخاطر والتحديات المرتبطة بتطبيق الدعم النقدي في ظل غياب السيطرة المؤسسية الكاملة، بما في ذلك احتمالات التهريب الداخلي وسوء توزيع الموارد.
3- تقييم مدى فعالية آليات التعويض النقدي المقترحة في حماية الفئات ذات الدخل المحدود من الآثار السلبية لرفع دعم المحروقات.
4- تقديم توصيات عملية لصناع القرار حول كيفية تصميم وتنفيذ سياسات دعم المحروقات بشكل أكثر فعالية وعدالة في ظل التحديات السياسية والمؤسسية القائمة.

أهمية الدراسة

1- تسليط الضوء على الآثار المحتملة لقرار استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي على مختلف القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في ليبيا.
2- تحديد المخاطر المرتبطة بتطبيق هذا القرار في ظل الظروف السياسية والمؤسسية الراهنة، وتقديم توصيات للحد من هذه المخاطر.
3- تزويد صانعي القرار بمعلومات وتحليلات تساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن سياسات دعم المحروقات، بما يضمن تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
4- المساهمة في إيجاد حلول فعالة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، من خلال اقتراح بدائل أكثر كفاءة وفعالية لدعم المحروقات، وتجنب تكرار الأخطاء السابقة في إدارة الدعم.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حدود ومنهجية الدراسة

وفقًا لطبيعة الدراسة ولغرض تحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج المرجوة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري لعملية الدعم وأهم تجارب الدول في هذا المجال. كما تم استخدام منهج التحليل الإحصائي لمعالجة البيانات الأولية التي جُمعت عبر أداة الاستبيان، والتي بيّنت آراء عينة الدراسة حول إصلاح دعم المحروقات في ليبيا بين الضرورة الاقتصادية والتحديات الاجتماعية.

وقد استهدفت الدراسة عينة قصدية مكونة من (400) فرد من سكان مدينة طرابلس، باعتبارها العاصمة التي يعيش فيها مختلف شرائح المجتمع ومن جميع المدن الليبية دون استثناء، مما يمنح النتائج قدرة أعلى على التعميم ويجعلها نموذجًا تمثيليًا يعكس آراء المواطنين وتوجهاتهم حيال سياسات إصلاح دعم المحروقات وتداعياتها المحتملة.

ولضمان دقة الاستدلال العلمي وسلامة التفسيرات، اعتمدت الدراسة على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) كأداة رئيسة في معالجة البيانات وتحويلها إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس والتحليل، الأمر الذي يعزز من موثوقية النتائج النهائية للدراسة ويدعم صياغة توصيات علمية مناسبة.

أولاً / الجانب النظري

الأدبيات الاقتصادية لسياسات دعم المحروقات: بين مقتضيات الاستدامة المالية والتحديات والآثار الاجتماعية

تُعد سياسات الدعم الحكومي ركيزة أساسية في المنظومة المالية للدول النامية، ومن بينها ليبيا، حيث تُستخدم كأداة استراتيجية لتحقيق توازنات اقتصادية واجتماعية متعددة؛ أبرزها حماية الفئات ذات الدخل المحدود، وتعزيز الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، فضلاً عن دورها في إعادة توزيع الدخل وتقليص الفوارق الطبقية. وخلال العقدين الأخيرين، شهد الإنفاق العام توسعاً ملحوظاً في نطاق الدعم السلعي، لاسيما قطاع المحروقات، مدفوعاً بالارتفاع المطرد في أسعار الطاقة عالمياً وتآكل الدخول الحقيقية للأفراد. وفي ظل غياب منظومات فعالة للحماية الاجتماعية، اتجهت الدولة نحو التوسع في النفقات الجارية، وتحديداً في بندي الأجور ودعم الطاقة والسلع الاستهلاكية، سعياً لاحتواء الضغوط التضخمية والحد من اتساع ظاهرة الفقر.

تتباين الأدبيات الاقتصادية في تقييمها لجدوى سياسات دعم المحروقات، حيث ينقسم الجدل البحثي إلى تيارين أساسيين؛ التيار الأول يتبنى المنظور التنموي والبيئي الذي يرى في الدعم عائقاً أمام استدامة الموارد، بينما يركز التيار الثاني على الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية، محذراً من التبعات الاقتصادية العنيفة لقرار الإلغاء.

وتشير بعض الدراسات إلى أن المشكلة الأساسية لا تكمن في سياسة الدعم الحكومي للمحروقات، وإنما القضية الرئيسية والجوهرية تتمثل في كيفية اتخاذ القرارات السليمة والصائبة لإدارة وتنفيذ عملية الدعم بحيث تصل إلى الأهداف الأساسية التي شُرعت من أجلها عملية الدعم. فعلى سبيل المثال، هناك دراسة نُشرت عام 2008 على دول مختلفة حول سياسات الدعم الحكومي بين القبول الفكري وكلفة التطبيق، وأشارت فيها إلى الاقتصاد العراقي. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن السياسات كانت متحيزة لأصحاب الدخول المرتفعة، كما أظهرت الدراسة وجود تباين في مستويات الفقر بين الأفراد نتيجة إلغاء دعم المستهلك. كذلك فإن قرار إلغاء الدعم الحكومي من قبل المسؤولين بحجة وجود مشكلة مديونية في العراق هو قرار خاطئ ولا يصب في مصلحة المواطنين ذوي الدخل المحدود الذين يُعتبرون أهم أهداف عملية الدعم. حيث أوضحت النتائج أن مشكلة الدعم في الاقتصاد العراقي تكمن في عملية التنفيذ، ولا توجد فيها مشكلة تمويل.

ضمن التوجه الداعي إلى الإلغاء، ركزت دراسات عدة على العوائد البيئية والمالية، حيث توصل كل من Omitogun et al. (2021) و Adekunle & Ousini (2021) إلى أن إزالة الدعم تساهم في خفض انبعاثات الكربون نتيجة ترشيد استهلاك الطاقة، رغم الإقرار بتبعات ذلك على ارتفاع الأسعار. ومن منظور مالي استراتيجي، جادل Asari et al. (2020) بأن تحرير أسعار الوقود يمنح الحكومات حيزًا ماليًا للمناورة والاستجابة للأزمات الطارئة، وهو ما أكده Ozili & Arun (2023)، حيث أشار إلى أن

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إعادة توجيه موارد الدعم نحو الإنفاق الإنتاجي يعزز من مرونة الاقتصاد وقدرته على التعافي على المدى الطويل.

على النقيض من ذلك، تسلط مجموعة أخرى من الدراسات الضوء على الآثار الجانبية والتحديات الهيكلية المرافقة لقرار رفع الدعم. ففي الحالة النيجيرية، أشار Omeji & Ilanya (2021) إلى أن معضلة الدعم لا تكمن في وجوده فحسب، بل في فشل الثروة النفطية في تحسين مستويات المعيشة، محذرين من أن الإلغاء قد يؤدي إلى نتائج كارثية ما لم يقترن بشفافية حكومية مطلقة في توجيه الوفورات نحو البنية التحتية. وفيما يتعلق بالتشوهات المؤسسية، كشف Ovajya & Okechukwu (2022) عن دور الدعم في تغذية شبكات الفساد التي تعمل على تقويض المصافي المحلية لضمان استمرارية الاستيراد وتحقيق مكاسب شخصية.

أما من منظور الاستقرار الاقتصادي الكلي، فقد حذرت دراسة Omotosho (2020) من أن إزالة الدعم قد تُفضي إلى صدمات تضخمية وفقدان للاستقرار السعري نتيجة القفزات المفاجئة في أسعار الطاقة. وفي هذا السياق، تبرز معضلة "الثقة المؤسسية" كحجر عثرة أمام الإصلاح؛ حيث توصل (Mculloch et al. (2021 إلى أن رفض المواطنين لرفع الدعم غالباً ما ينبع من قناعة المواطن بتفشي الفساد الحكومي وافتقار الإدارة للقدرة على تنفيذ إصلاحات شفافة وعادلة تضمن وصول التعويضات لمستحقيها.كما تجادل دراسة مسعود (2018) بأن استمرار منظومة الدعم بصيغتها السعرية الحالية في ليبيا لم يعد "خياراً متاحاً" بل أصبح استنزافاً انتحارياً للموارد. وتركز الورقة على أن الدعم في ليبيا تحول من أداة حماية اجتماعية إلى دعم للمهربين وتشويه للهياكل الإنتاجية.

في سياق تقييم فاعلية السياسات المالية، تناولت دراسة بوحديدة (2010) ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009). وقد تقاطعت نتائج هذه الدراسة مع التوجهات المحذرة من سوء إدارة الموارد؛ حيث كشفت عن غياب استراتيجيات واضحة لترشيد الإنفاق القطاعي، وعدم ترتيب الأولويات بما يخدم القطاعات الإنتاجية الحيوية. كما سلطت الضوء على معضلة "عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي" وانخفاض مرونته في الاستجابة لمتغيرات الطلب، وهو ما يفسر بقاء الاقتصادات الريعية رهينة للنفقات الاستهلاكية بدلاً من التحول نحو الإنتاج. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى مفارقة هامة؛ وهي أن السياسة التوسعية للإنفاق خلال فترة الدراسة ساهمت في استعادة الانتعاش الاقتصادي مقارنة بالفترات السابقة، مما يعكس الدور الحيوي للإنفاق الحكومي كدعامة أساسية للنشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط.

وأيضًا، في إطار التحليل القياسي لأثر السياسات المالية، استعرضت دراسة شمسة وهبيتة (2018) أثر متغيرات "المربع السحري لكالدور" على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990–2017). وباستخدام منهجية الانحدار الخطي وطريقة المربعات الصغرى (OLS) واختبارات السببية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام وكل من التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات، في حين ظهرت علاقة طردية "ضعيفة" بين الإنفاق والنمو الاقتصادي. أبرزت النتائج وجود علاقة سببية تتجه من ميزان المدفوعات نحو الإنفاق العام، حيث أدى توسع الطلب الكلي الناتج عن زيادة الإنفاق إلى زيادة مطردة في الواردات لتغطية احتياجات السوق المحلي، وذلك في ظل "عدم مرونة الجهاز الإنتاجي" للاستجابة لزيادة الطلب؛ وهي نتيجة تعكس هشاشة القطاعات الإنتاجية البديلة في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية.

كما تناولت دراسة حجاج الشيماء (2020) أثر دعم الطاقة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع التركيز على قياس انعكاساته على عجز الموازنة العامة، معدلات النمو الاقتصادي، ومستويات التضخم. وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين تفاقم عجز الميزانية وحجم الدعم الحكومي للمحروقات، مما يشكل عبئًا على المالية العامة. ومع ذلك، كشفت الدراسة أن خفض الدعم قد يؤثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي في الأمد القريب، كما أن الإلغاء الكلي للدعم سيؤدي بالضرورة إلى موجات تضخمية حادة في الأجل القصير، فضلًا عن آثاره السلبية على الاستدامة البيئية نتيجة التحولات المحتملة في أنماط الاستهلاك.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

قراءة في التجارب الدولية لإصلاح دعم المحروقات والدروس المستفادة للحالة الليبية

ان الدعم على المنتجات البترولية يشكل قضية سياسية مهمة بالنسبة للعديد من الاقتصادات النامية والناشئة التي بها معدلات الفقر مرتفعة مقارنة بالدول الغنية، ويرجع أحد الأسباب وراء ذلك إلى التكلفة الهائلة التي تفرضها هذه الإعانات على الحكومات التي توفرها. وتقدم البيانات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية وصندوق النقد الدولي العديد من الأمثلة للدول المستوردة الصافية للنفط حيث تبلغ الإعانات حوالي 1 إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وأحياناً أعلى من ذلك. أما بالنسبة للدول المصدرة الصافية للنفط فإن الإعانات غالباً ما تكون أكبر من ذلك بكثير. وعلى الرغم من تكاليفها فإن هذه الإعانات يصعب إزالتها بمجرد تطبيقها، وكثيراً ما تفشل محاولات إزالتها، ولو جزئياً. وكان هذا صحيحاً حتى مع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط التي شهدناها على مدى العقد الماضي. ونظراً لتكلفتها واستمرارها، فمن المحتمل أن يكون لهذه الإعانات آثار اقتصادية كلية مهمة.

تستعرض الأدبيات الحديثة تأثير سياسة دعم الوقود وإصلاحه وعدم المساواة في الدخل والفقر. وتحدد القنوات المختلفة التي تم استكشافها في الأدبيات وتستعرض الأدلة التجريبية على أهمية هذه القنوات في الممارسة العملية. وبالاستفادة من تجارب البلدان المختلفة. وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أنه في عام 2014، سجلت المملكة العربية السعودية (78.9%) وإيران (73.8%) والعراق (62.4%) وليبيا (80.2%) والجزائر (56.7%) ومصر (53.7%) بعضًا من أعلى معدلات الدعم العالمي (Rentschler, J., & Bazilian, M. 2017)

وبالتالي يختلف حجم دعم الوقود حسب فئة المنتج. وفقًا (Coady et al., 2017)، كان البترول هو المنتج الأكثر دعمًا في عام 2013 بإجمالي دعم بلغ 0.34٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يليه الكهرباء (0.23٪) والغاز الطبيعي (0.16٪) بينما كان حجم دعم الفحم صغيرًا جدًا (0.01٪). وتؤكد هذه النتيجة أيضًا التحليلات الواردة في Rentschler, J., & Bazilian, M. (2017)، اللذان أبلغا عن تقديرات وكالة الطاقة الدولية لإعانات المستهلكين من عام 2007 إلى عام 2014.

اما فيما يتعلق بالدول الاسيوية علي سبيل المثال تجربة إندونيسيا عندما اراد صناع القرار الاقتصادي التخلص التدريجي من دعم الوقود في هدا البلد النامي بسبب العجز الشديد في الميزانية وتدهور توزيع الدخل. حيث إن دعم الوقود الذي يتمتع به 30% من أغنى فئات الدخل بنحو 72%، استهلك في المتوسط 63.8% من إجمالي الدعم بين عامي 1998 و2013 زعما منهم بان عملية التخلص من دعم الوقود سوف يكون لها اثار ايجابية علي الميزانية العامة لدولة ولكن اكدت العديد من الدراسات عكس دلك تماما، وبالي عدم تحقيقها للأهداف المرجوة منها، ولم يكن أداءها في مستوى تطلعات الحكومة وفق الميزانية المخصصة لها، وأصبحت تؤدي إلى نتائج عكسية تصاحبها أثار سلبية، مثل عدم وصول الدعم إلى مستحقيه، واتساع الفوارق بين طبقات المجتمع وخاصة في الدول النامية والتي تعرف تنامي واضح للاقتصاد الموازي.فعلي سبيل المثال هناك دراسة علي الاقتصاد الإندونيسي قام بها (Dartanto, 2013) تهدف هده الدراسة إلى تقييم العلاقة بين دعم الوقود الحالي والتوازن المالي وتحليل تأثير التخلص التدريجي من دعم الوقود على الفقر. وبتطبيق محاكاة التوازن العام الكلي، وجدت هذه الدراسة أن إزالة 25% من دعم الوقود يزيد من انتشار الفقر بنسبة 0.259 نقطة مئوية. وإذا تم تخصيص هذه الأموال بالكامل للإنفاق الحكومي، فإن انتشار الفقر سينخفض بنسبة 0.27 نقطة مئوية. وعلاوة على ذلك، فإن إزالة دعم الوقود بنسبة 100% وإعادة تخصيص 50% منه للإنفاق الحكومي والتحويلات وغيرها من الإعانات من شأنه أن يقلل من انتشار الفقر بنسبة 0.277 نقطة مئوية. ولكن سياسات إعادة التخصيص هذه قد لا تكون فعالة في التعويض عن الآثار السلبية المترتبة على إلغاء دعم الوقود بنسبة 100% إذا حاول الاقتصاديون تحقيق الربح من خلال تسعير هامش الربح بدلاً من زيادة تكاليف الإنتاج.

فقد أدت سياسات دعم المحروقات إلى تدهور الوضع التصديري لإندونيسيا، حيث لم تصبح مصدراً صافياً للنفط، كما ساهمت عملية الدعم إلى تزايد العبء المالي على الحكومة الإندونيسية، فأسعار البنزين في إندونيسيا تعتبر من بين أرخص الأسعار في الدول الاسيوية، في حين بلغت تكاليف الإنتاج حوالي 16 مليار دولار في عام 2010. الامر الدي ترتب عليه زيادة العجز في الموازنة للبلاد، لذا قررت الحكومة الاندونسية في مايو 2012، في وضع سياسات وبرامج لخفض نفقات الدعم، بما في ذلك تنظيم ومتابعة عملية استهلاك الوقود في وسائل النقل العامة، وحظر المركبات التابعة للدولة وبعض الشركات من

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

استخدام الوقود المدعوم، والحد من استخدام الكهرباء في المباني المملوكة للدولة وإضاءة الشوارع، كما تضمنت خطط الإصلاح للحكومة اقتراحًا لإعادة توجيه المدخرات المتحصل عليها من اصلاح الدعم إلى عدة مجالات اهمها التحويلات النقدية، وإعانات النقل العام، وزيادة الإنفاق علي الأنشطة الإنتاجية التي تساعد علي النهوض بعملية التنمية ، وزيادة الإنفاق على العملية التعليمة.

وعندما حاولت الحكومة الاندونيسية في أعقاب الأزمة المالية الأسيوية عام 1998. فرض امر الواقع من خلال تدخل الجيش لدعم الرئيس سوهارتو وأعلن زيادة في أسعار، وضع سياسات والبرامج الاصلاح الاقتصادي موضع التنفيد من خلال تخفيض دعم المحروقات، الامر الدي ادي الي زيادة سعر وقود السولار والبنزين بنسبة 60 ، 71 % على التوالي (Beaton and Lontoh, 2010)، وبالتالي تسببت في احتجاجات غاضبة واستياء شعبي واسع وكانت أكثر الحالات شدة هي فشل برنامج الإصلاح . وأدت إلى انهيار النظام في النهاية (صندوق النقد الدولي، 2013) . الامرالدي يعكس أهمية الشروع في وضع استراتيجية اتصالات حكومية مكثفة، ومشاورات مستمرة مع المواطنين بهدف وضع تدابير دعم فعالة خاصة بالنسبة لدوي الدخل المحدود، الذين قد يواجهون اثار سلبية كبيرة بعد القيام بعملية اصلاح الدعم.

تعددت الدراسات التي تناولت كفاءة الإنفاق العام وسياسات الدعم، حيث ركزت مجموعة من الأبحاث على تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه السياسات في الدول النامية الريعية. وفي هذا السياق، تناولت دراسة بن قيدة، (2021) الفعالية الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الدعم في الجزائر، حيث خلصت النتائج إلى أنه على الرغم من الدور المحوري للدعم في تخفيف الأعباء المعيشية عن الفئات الهشة، إلا أن طابعه الشمولي يجعله عالي التكلفة وغير كفؤ اقتصادياً لاستفادة كافة الطبقات الاجتماعية منه دون تمييز. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة التحول التدريجي نحو نظام 'الاستهداف المباشر' الموجه للمستحقين لرفع كفاءة منظومة الحماية الاجتماعية؛ وهي نتيجة تتقاطع بشكل مباشر مع مخرجات دراستنا الحالية حول ضرورة تبني آليات تعويض نقدي موثوقة في ليبيا.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، قدمت الأدبيات نتائج متباينة تعكس خصوصية كل بيئة اقتصادية؛ فبينما كشفت دراسة جلولي وآخرون، (2022) في تحليلها لدول غرب أفريقيا عن وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو، إلا أنها سجلت مفارقة تتمثل في العلاقة السلبية بين "فعالية الحكومة" والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى خلل في كفاءة الإدارة الحكومية. وفي المقابل، أظهرت دراسة (Hasnul, 2015) في ماليزيا علاقة سلبية صريحة بين الإنفاق الحكومي والنمو خلال الفترة (1970-2014)، مما يعزز الفرضية القائلة بأن زيادة الإنفاق دون حوكمة رشيدة قد تتحول إلى عبء يعيق الاستقرار الاقتصادي.

أما على مستوى كفاءة الإنفاق العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد وضعت دراسة (جمالي، 2015)، ليبيا والجزائر واليمن ضمن قائمة الدول الأقل كفاءة نسبياً في الإنفاق على الإدارة والصحة، مقارنة بدول مثل الأردن وتونس. وأكدت الدراسة أن "الاستقرار السياسي" و"النمو الاقتصادي" هما المحركان الأساسيان لرفع كفاءة الإنفاق.درست الشيماء حجاج (2020)، أثر اصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الاشارة لتجارب بعض الدول ومن خلال استخدام التحليل الإحصائي لقياس أثر هذه السياسة على المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري وذلك خلال الفترة 2003- 2018، حيث توصلت الدراسة إلى أن عملية إلغاء دعم الطاقة في مصر قد يصاحبها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحقق الاستدامة البيئية، وخفض معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة في مصر، إلا أن عملية إلغاء دعم الطاقة لابد أن تكون بالتدرج، وأن توجه مخصصات هذا الدعم إلى استثمارات تنموية أخرى يكون من شأنها رفع معدلات النمو، و الحد من تضرر الفئات الأكثر فقراً.

وعلي الرغم ان الفئات الاعلي دخلا هي المستفيد الاساسي من عملية الدعم، الا ان الاسر دات الدخل المحدود يمكن ان تتاثر بشكل اكبر عند الارتفاع في اسعار المحروقات، سواء كان بصورة مباشرة من خلال قيام الدولة بالغاء عملية الدعم او بصورة غير مباشرة من خلال انخفاض الدخل الحقيقي نتيجة ارتفاع اسعار المستهلكين، ووفقا لدراسة قام بها (Arze del Goady, and Gillingham, 2012) وجدت ان ارتفاع سعر واحد لتر من الوقود بمقدار 0.25 دولار يودي الي انخفاض الاستهلاك لافقر 20% من الاسر بحوالي 5.5%. وبالتالي هدا يوكد علي اهمية ايجاد تدابير وحلول جدير من قبل الدول

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

للقيام بها للحد والتخفيف من اثر اصلاح الدعم وايضا لضمان عدم تسببة في زيادة معاناة الاسر الفقيرة ودات الدخل المحدود (Sterner,2012). ومن خلال ارتفاع تكاليف الطاقة المستخدمة في التدفئة والانارة والتنقلات الي جانب ارتفاع اسعار السلع والخدمات الاخري بما في دلك السلع الغدائية الاساسية ، والتي تعتبر احد الاسباب الرئسية الهامة بالنسبة للدول النامية خاصة تلك التي التي ليس لها شبكة تامين فعالة من شانها ان توفر حماية حقيقية للفقراء من مواجهة الاثار السلبية التي قد تحدث نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات. وقد تواجهة زيادة اسعار الطاقة مقاومة شديدة من قبل المواطنين خاصة ادا تزامنت مع ارتفاع اسعار منتجات اخري مؤثرة اجتماعيا مثل السلع الغدائية.

دراسة كلا من .Fattouh, B., & El-Katiri, L. (2012) كان الهدف منها هو تبيان عدم فعالية دعم الطاقة في البلدان العربية كأداة لإعادة توزيع الدخل، وتوصلت الدراسة الي أنه بالرغم من مساوئ التي ينطوي عليها دعم الطاقة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي إلا أنه يشكل شبكة أمان مهمة للفقراء واصحاب الدخول المحدودة، لذلك فإن التوجه نحو رفعه أو إصلاحه من شأنه أن يفرز تداعيات أشد وطأة على الفقراء خاصة في غياب برامج الحماية الاجتماعية في البلدان العربية.

تباين الآراء الاقتصادية حول أثر دعم المحروقات على مؤشرات النمو؛ ففي الحالة السورية، أثبتت دراسة Moerenhout, T., & Mahmoud Bahaj, A. (2015). للفترة (1995-2005) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وسببية مباشرة بين دعم المشتقات النفطية والناتج المحلي الإجمالي، حيث أظهرت اختبارات التكامل المشترك وتصحيح الخطأ استجابة الناتج المحلي لأي تغير أو صدمة في مخصصات الدعم، مما يعكس دور الدعم كمحرك للنشاط الاقتصادي في تلك الفترة.

في المقابل، وبالرغم من الأهداف الاجتماعية للدعم المتمثلة في حماية محدودي الدخل وتعزيز الصناعة، فإن المستويات المفرطة منه تؤدي إلى تبعات اقتصادية عكسية. وهذا ما أكدته دراسة عيسوف وباركة،(2020) عند تحليل بيانات تسع دول نامية (2010- 2018)، حيث كشفت النتائج عن وجود تأثير سلبي لدعم الطاقة على النمو الاقتصادي. وأوضحت الدراسة أن تكاليف هذه البرامج باتت تفوق منافعها المتوقعة، إذ يتسبب الدعم في استنزاف الموازنة العامة، وزيادة العجز، وارتفاع معدلات التضخم، مما يعيق مسارات التنمية المستدامة ويفرض ضرورة حتمية لإصلاح هذه المنظومة وإعادة توجيه الإنفاق وفق أولويات أكثر كفاءة.

تمثل الحالة البوليفية عام 2010 نموذجاً للمخاطر الناجمة عن الإصلاح المفاجئ ؛ حيث سعت الحكومة إلى إلغاء دعم المحروقات دفعة واحدة بعد تجميد للأسعار دام ست سنوات، بهدف الحد من ظاهرة التهريب التي كانت تستنزف نحو 150 مليون دولار سنوياً لصالح الأسواق المجاورة. ورغم وجاهة المبررات الاقتصادية، إلا أن القرار أدى إلى قفزة سعرية حادة بلغت 83% للديزل و73% للبنزين، مما فجر موجة من الاضطرابات الاجتماعية الواسعة. هذا الضغط الشعبي أجبر السلطات على التراجع السريع وإعادة الدعم، مما يعكس خطورة اتخاذ إجراءات سعرية كبرى دون تمهيد مجتمعي أو دراسة دقيقة للآثار الجانبية المباشرة.

قدمت غانا في عام 2005 نموذجاً أكثر نضجاً في إدارة ملف الدعم عبر استراتيجية "إعادة التوجيه" بدلاً من الإلغاء المجرد. استند النجاح الغاني إلى ركيزتين أساسيتين :البحث العلمي الذي أثبت أن الفئات الغنية هي الأكثر استفادة من الدعم، والاتصال الحكومي الفعال .ولتحقيق القبول المجتمعي، أطلقت الحكومة حزمة تعويضات شملت إلغاء الرسوم الدراسية، ودعم النقل العام، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتوسيع شبكة الكهرباء الريفية. ورغم نجاح التجربة إجمالاً، إلا أنها لم تخلُ من تحديات تشغيلية مثل تخزين الموردين للوقود وحدوث نقص مؤقت، وايضا لم تستطيع الحكومة الحفاظ والسيطرة علي ارتفاع الاسعار والتي كانت غير متوقعة، وهدا يعكس مدى تاثير هذه السياسات.

تُجمع الأدبيات الاقتصادية على وجود ارتباط مباشربين تقلبات أسعار الطاقة وسلوك الإنفاق الحكومي في الدول الريعية. فقد أكدت دراستا بلاطش وعبدو، (2022) & شعبان ورابح، (2020) وجود علاقة طردية وتوازنية طويلة الأجل بين عوائد النفط ومخصصات الدعم والتحويلات الاجتماعية؛ حيث تتوسع سياسة الإنفاق في فترات الطفرة النفطية وتتكمش في فترات الانحدار. هذا الارتباط يجعل الميزانية العامة في دول مثل ليبيا والجزائر عرضة للصدمات الخارجية، ويحول هيكل الميزانية نحو النفقات الاستهلاكية على حساب الإنفاق التنموي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يشير (Plante, 2014) إلى أن دعم المنتجات البترولية يتجاوز في الدول المصدرة للنفط بكثير النسب المسجلة في الدول المستوردة من1-2% من الناتج المحلي الإجمالي ، مما يفرض عبئاً مالياً هائلاً. ووفقا لتقارير وكالة الطاقة الدولية وصندوق النقد الدولي فان ليبيا تعتبر واحدة من أعلى دول العالم في معدلات الدعم، حيث وصلت النسبة إلى (80.2%) في عام 2014، تليها السعودية وإيران Rentschler, J., & Bazilian, M. (2017)، ورغم هذه التكلفة، تظل عملية الإصلاح معقدة سياسياً نظراً لارتباط الدعم المباشر بكافة قطاعات الاقتصاد الكلي.

تتفق العديد من الدراسات على أن نظام الدعم الحالي عير فعال في استهداف الفقراء، بل يتسم بطبيعة "تنازلية حيث تذهب الحصة الأكبر من المنافع للأغنياء. وتؤكد المنظمات الدولية (2010)، ان أفقر 20% من السكان لا يحصلون إلا على 8% فقط من إجمالي الدعم العالمي.أكد Arze del Granado, et al., (2012)أن أغنى 20% يستحوذون على 42.8% من فوائد الدعم، مقابل 7.2%فقط للفقراء .في منطقة الشرق الأوسط (مصر، الأردن، موريتانيا، اليمن)، ما نسبته لا تتجاوز حصة الفئات الأفقر من دعم الديزل (1-7%) (Sdralevich et al., 2014)

بناءً على ما تقدم من دراسات سابقة وتجارب العديد من الدول ، فان المعضلة في الاقتصاد الليبي لا تكمن في مبدأ الدعم بحد ذاته، لكن في آليات توجيهه . فالدعم الحالي فشل في تغيير أنماط استهلاك الفقراء وتحول إلى وسيلة لاستنزاف الموارد من قبل الفئات غير المستحقة مثل كبار التجار والمهربين. وبالتالي فان الحل لا يكمن في الإلغاء العشوائي للدعم تحت ضغط العجز المالي، بل في ضرورة صياغة استراتيجية وطنية شاملة تفصل بين الإلغاء و إعادة الهيكلة. إن إصلاح منظومة الدعم في ليبيا يتطلب بيئة مستقرة، وقاعدة بيانات دقيقة، وتحولاً تدريجياً نحو قنوات استهداف رئسية تضمن وصول الدعم لمستحقيه الفعليين، وبالتالي يضمن الاستقرار الاجتماعي والاستدامة المالية في آن واحد.

ثانياً / الجانب العملي

تحليل ومناقشة نتائج استطلاع حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لإصلاح دعم المحروقات

كما دكر سابقا ان هده الورقة البحثية استخدمت البيانات الاولية (الاستبيان) كمنهجية من اجل الاجابة علي الأسئلة البحثية والوصول الي اهداف البحث، وعلية فقد تم إعداد قائمة الأسئلة. تم تنظيم الاسئلة على مراحل وخضعت للكثير من التنقيحات للتأكد من أنها تتضمن أهداف البحث والأسئلة.كما شملت خطة التحليل الإحصاءات الوصفية، واختبارات الثبات والصدق البنائي، وتحليل الارتباطات، واختبارات الفروق بين الفئات، ونموذج انحداري لتفسير محددات القبول المجتمعي ومناقشتها وربطها مع الدراسات السابقة وتفسيرها لضمان إخراج نتائج دقيقة وصحيحة وبالتالي إنجاز دراسة علمية يمكن لصناع القرار الاقتصادي الاستفادة منها في اتخاد القرارات الصائبة فيما يتعلق بأهم المواضيع الاقتصادية التي تساعد في عملية التنمية الا وهي عملية الدعم المحروقات وبالتالي الابتعاد عن القرارات الاقتصادية العشوائية والتي يغلب عليها عدم اليقين.

عرض النتائج الإحصائية ومناقشة الجداول

يمثل هذا القسم جوهر الدراسة التطبيقية، حيث يتم عرض النتائج الإحصائية للجداول المختلفة مصحوبة بتعليق تحليلي موسع يهدف إلى تفسير المعاني الاقتصادية والاجتماعية الكامنة خلف الأرقام، وربطها بسياق إصلاح دعم المحروقات في ليبيا.

1- خصائص العينة الديموغرافية

جدول (1) يوضح التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة البالغة (400) مفردة من سكان مدينة طرابلس.

المتغير	الفئات	العدد	النسبة%
الجنس	ذكر	260	65
	أنثى	140	35

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تشير النتائج إلى هيمنة فئة الذكور بنسبة 65% مقابل 35% للإناث. ويُعزى هذا التباين إلى سمات المشاركة في الاستبيانات الإلكترونية ضمن السياق الليبي، بالإضافة إلى أن الذكور غالباً ما يكونون هم الفئة الأكثر انخراطاً في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة مباشرة باستهلاك الوقود وتكاليف النقل، مما يجعلهم أكثر استجابة للنقاشات المتعلقة بإصلاح منظومة الدعم.

كما يلاحظ من جدول(2) أن الفئة العمرية (25–44 سنة) تشكل الكتلة الأكبر من العينة بنسبة إجمالية بلغت (62.5%) تمثل هذه الفئة القوة العاملة النشطة في المجتمع، وهي الفئة الأكثر عرضة للضغوط التضخمية والتقلبات الاقتصادية، كما أنها الأكثر اعتماداً على وسائل النقل الخاصة في ظل غياب بدائل النقل العام، مما يضفي أهمية بالغة على آرائهم حول تكلفة المعيشة.

جدول (2) يوضح الفئة العمرية للعينة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
العمر	أقل من 25	60	15
	25–34	140	35
	35–44	110	27.5
	45–54	65	16.3
	55فأكثر	25	6.3

أما من حيث الدخل، فتظهر البيانات الجدول (3) أن الغالبية العظمى من العينة 85% تقع ضمن فئتي الدخل "المنخفض والمتوسط" بالتساوي. هذه النتيجة تعد مؤشراً حيوياً للدراسة؛ حيث أن هذه الشرائح هي "الأكثر هشاشة" تجاه أي صدمات سعرية ناتجة عن رفع الدعم. وكما موضح بالجدول (3).

جدول (3) مستوي دخل الفرد لمجتمع الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
الدخل	منخفض	170	42.5
	متوسط	170	42.5
	مرتفع	60	15

وهو ما يعزز من أهمية النتائج المتعلقة بالآثار المعيشية والاجتماعية، إذ يعكس الفئات الأكثر تأثرا فعليا بسياسات إصلاح الدعم، ويتسق مع تركيز البنك الدولي على البعد التوزيعي في تقييم إصلاحات الطاقة.

2 ثبات المقاييس المستخدمة

للتحقق من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبيان)، تم استخدام معامل "كرونباخ ألفا (Cronbach's. Alpha).

تشير نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا إلى تمتع معظم الأبعاد بدرجات ثبات جيدة إلى ممتازة، حيث تجاوزت قيم ألفا (0.70) في الأبعاد الرئيسة المرتبطة بالأثر الاقتصادي والاجتماعي والحوكمة كما في الجدول (4) الاتي:

جدول (4) نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا

البعد	عدد البنود	α كرونباخ	الحكم
الأثر الاقتصادي المباشر	4	0.82	جيد جدا
الأثر الاجتماعي/المعيشي	3	0.86	ممتاز
المالية العامة (مبررات الإصلاح)	2	0.68	مقبول
الحوكمة/التهريب وشروط النجاح	3	0.77	جيد
البدائل (غاز/سعر صرف)	2	0.64	مقبول مبدئيا

ويعكس ذلك اتساقا داخليا مرتفعا بين البنود وقدرة الأداة على قياس المفاهيم المستهدفة بشكل موثوق. أما الأبعاد التي تضمنت عددا محدودا من البنود (بندين فقط)، فقد سجلت قيما مقبولة في إطار الدراسات

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاستكشافية. ويعد هذا الأمر منهجيا مقبولا في بحوث السياسات العامة حيث تُعد القيمة التي تتجاوز (0.60) مؤشراً كافياً للموثوقية، خاصة عند التعامل مع موضوعات حساسة يصعب الإكثار من بنودها دون إطالة الاستبانة أو إرهاق المبحوثين.

3 - الاتجاهات العامة للأبعاد الرئيسة

وفقا لاستجابات المبحوثين عن الأسئلة الواردة في الاستبيان ولتقييم سياسة الدعم الحكومي الحالية في تحقيق أهدافها المعلنة مثل تخفيف الأعباء المعيشية على المواطنين، دعم القطاعات الاقتصادية وغيرها فكانت الردود كما في الجدول (5) التالي:-

جدول (5) اراء المبحوثين حول سياسة الدعم الحالية

الفئة	العدد	%
فعالة جدا	20	5
فعالة	70	17.5
متوسطة	120	30
ضعيفة	140	35
غير فعالة	50	12.5

يرى (47.5%) من المبحوثين أن منظومة الدعم الحالية "ضعيفة أو غير فعالة" في تخفيف الأعباء المعيشية، بينما اعتبرها (30%) متوسطة الفعالية، ولم تتجاوز نسبة من يراها فعالة جداً (5%).
وبالتالي كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود أزمة ثقة عميقة لدى الرأي العام تجاه كفاءة الآليات الحالية لتوزيع الدعم. ويظهر ذلك جلياً في إجابات المبحوثين على التساؤل المتعلق بمدى وصول الدعم لمستحقيه، حيث أجاب نصف المبحوثين (50%) بـ "لا" القاطعة حول وصول الدعم لمستحقيه، وهي نتيجة تتسق مع التقارير الدولية حول تسرب الدعم عبر قنوات التهريب والسوق الموازي.حيث يمكن تلخيص النتائج وفقا للجدول(6)

جدول (6) يوضح الآراء حول الاليات الحالية لتوزيع الدعم لمستحقيه

الفئة	العدد	%
نعم	60	15
إلى حد ما	140	35
لا	200	50

يعكس الجدول (7) مستوى إدراك عينة الدراسة للمخاطر الهيكلية المرتبطة باستمرار منظومة الدعم الحالية على المدى الطويل، وجاءت النتائج لتكشف عن رؤية نقدية واضحة لدى المواطن الليبي وهي كالاتي :-

جدول (7) يوضح المخاطر المرتبطة لاستمرار منظومة الدعم

الفئة	العدد	%
نعم	40	10
لا	260	65
لا أعلم	100	25

تؤكد هذه النتائج أن "المعضلة" في ليبيا ليست في عدم إدراك المواطن لخطورة استمرار الدعم، بل في غياب البديل الموثوق . فالإقرار بعدم الاستدامة (65%) يقابله خوف من النتائج المعيشية، مما يعني أن المجتمع الليبي يدرك حتمية التغيير لكنه يخشى من آليات التطبيق في ظل ضعف الحوكمة الحالية.
ظهرت النتائج أن الأغلبية الساحقة من المبحوثين يدركون أن منظومة الدعم الحالية "غير مستدامة" مالياً واقتصادياً. تشير هذه النتيجة إلى وعي جمعي بأن الاستنزاف المستمر للموارد المالية في بنود استهلاكية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

(كالوقود) يمثل تهديداً للاستقرار المالي للدولة على المدى البعيد، خاصة في ظل تذبذب الإيرادات النفطية.

سجلت فئة "لا أعلم" نسبة مرتفعة نسبياً بلغت (25%)، وهي نسبة تعكس حالة من عدم اليقين لدى ربع العينة تجاه المستقبل الاقتصادي. ويمكن تفسير ذلك بغياب الشفافية في عرض البيانات المالية الحكومية وضعف التواصل الرسمي الذي يوضح للمواطن حجم العجز الحقيقي والمخاطر المترتبة على استهلاك الاحتياطيات النقدية لتمويل الدعم.

يعرض الجدول (8) تفضيلات ومواقف المبحوثين تجاه أبعاد إصلاح الدعم، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية لترتيب الأولويات، والانحرافات المعيارية لقياس مدى التوافق بين الآراء:

جدول (8) يوضح اراء المبحوثين تجاه أبعاد إصلاح الدعم

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	دلالة تفسيرية
الأثر الاقتصادي المباشر	4.15	0.72	توقعات قوية بارتفاع الأسعار والنقل
الأثر الاجتماعي/المعيشي	4.22	0.75	قلق مرتفع على محدودي الدخل والفقر
المالية العامة	3.55	0.85	اعتراف متوسط بعبء الدعم على الدولة
الحوكمة/شروط النجاح	4.05	0.7	اتفاق مرتفع أن الحدود/سعر الصرف تحدد النجاح
البدائل	3.65	0.8	قبول متوسط لفكرة الغاز/سعر الصرف كبدائل

ويبين بوضوح أن أثر البعد الاجتماعي الاقتصادي المباشر سجلا أعلى المتوسطات، مما يشير إلى أن موقف الرأي العام في طرابلس يتشكل أساساً من خلال "منظور الحماية الاجتماعية" وتوقعات ارتفاع كلفة المعيشة والفقر، وليس من منظور السياسات النقدية.

في المقابل، جاء متوسط بعد مبررات الإصلاح المالي عند مستوى متوسط مائل للارتفاع (4.05) ، ,أن قبول أي إصلاح مشروط في ذهن المواطن بمدى قدرة الدولة على ضبط الحدود ومعالجة ملف التهريب وتعديل سعر الصرف، مما يعني أن "الثقة المؤسسية" هي حجر الزاوية لأي انتقال سليم . مما يؤكد أن المخاوف المرتبطة بإصلاح الدعم تمثل رأياً عاماً مستقراً ومتسقاً وليست مجرد آراء متناثرة.

4 تقييم سياسة الدعم الحالية

تعكس نتائج الجدول (9) تقييماً موضوعياً من قِبل المبحوثين لاستدامة وكفاءة منظومة الدعم المتبعة، حيث تتقاطع هذه النتائج مع المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشير إلى تآكل فاعلية الدعم السعري، تكشف نتائج عن نظرة نقدية واضحة تجاه سياسة الدعم الحالية، حيث يرى غالبية المشاركين أنها ضعيفة أو غير فعالة، ولا تصل إلى مستحقيها، فضلا عن عدم استدامتها ماليا وكما موضح في الجدول ادناه.

جدول (9) تقييم المبحوثين لاستدامة وكفاءة منظومة الدعم

الفئة	العدد	%
نعم	**40**	**10**
لا	**260**	**65**
لا أعلم	**100**	**25**

غير أن هذه النظرة النقدية لا تعني بالضرورة استعدادا لقبول الإصلاح، بل تعكس ما يمكن تسميته بـ«مفارقة الإصلاح»، فالأفراد يدركون خلل السياسة القائمة، لكنهم يخشون من أن يؤدي الإصلاح في ظل ضعف الحوكمة إلى تدهور معيشي دون وجود شبكات أمان بديلة موثوقة. سجلت فئة "لا أعلم" نسبة ملحوظة (25%) ، مما يشير إلى ضبابية الرؤية الاقتصادية لدى ربع العينة، وهو ما يفرض على صانع القرار ضرورة تفعيل قنوات الاتصال الحكومي لرفع مستوى الشفافية بشأن البدائل المطروحة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5 - الصدق البنائي والتحليل العاملي الاستكشافي (EFA)

قبل البدء في استخلاص العوامل، تم إجراء اختبار كايزر-ماير-أولكن (KMO) واختبار بارتليت Bartlett's Test للتأكد من كفاية حجم العينة وملاءمة مصفوفة الارتباطات، أظهرت النتائج دلالة احصائية عالية، مما يؤكد ملاءمة البيانات لإجراء التحليل العاملي. كما يوضح الجدول(10) التالي:

المؤشر	القيمة المتوقعة	التفسير
KMO	0.83	ممتاز للتحليل العاملي
Bartlett's Test (Sig.)	<0.001	مصفوفة الارتباط مناسبة

وأسفر التحليل عن استخلاص أربعة عوامل رئيسة منسجمة مع الإطار النظري للدراسة تمثل الأثر الاقتصادي الاجتماعي، والحوكمة وشروط النجاح، إضافة إلى محور المالية العامة والبدائل.

الجدول (11) يوضح تداعيات الحوكمة والإصلاحات الماليةعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي

البعد (العامل)	البنود التي تحمل بقوة	نطاق التحميلات المتوقعة
عامل 1: الأثر الاقتصادي	4بنود اقتصادية	0.64 – 0.81
عامل 2: الأثر الاجتماعي	3بنود اجتماعية	0.71 – 0.86
عامل 3: الحوكمة/التهريب	3بنود حوكمة	0.60 – 0.79
عامل 4: المالية/البدائل	بنود المالية و البدائل (قد تختلط إذا البنود قليلة)	0.52 – 0.72

سجل البعدان الاجتماعي والاقتصادي أعلى قيم تحميل، مما يعزز الاستنتاج السابق حول وضوح هذه المفاهيم في ذهن المبحوث الليبي وارتباطها المباشر بواقعه. ويلاحظ وجود تداخل جزئي في العامل الأخير، وهو أمر يمكن تفسيره بقلة البنود الممثلة له، ويعد مؤشرا لتحسين الأداة - للدراسات اللاحقة - عبر زيادة البنود أو الفصل المفاهيمي الأدق بين البعدين.

بناءً على نتائج KMO والتحميلات العاملية، تُعد الأداة "صادقة بنائياً" وصالحة لقياس اتجاهات الرأي العام الليبي تجاه سياسات الدعم، مما يضفي صبغة العلمية والموثوقية على النتائج الميدانية اللاحقة.

6 - الارتباطات بين الأبعاد

لبيان مدى ترابط الابعاد تم حساب معاملات الارتباط واختبار معنويتها وكما موضح في الجدول الاتي:-

الجدول (12) يوضح مصفوفة الارتباط للمحاور المختلفة

المحاور	اقتصادي	اجتماعي	مالية	حوكمة	بدائل
اقتصادي	1	0.62**	0.28**	0.44**	0.22**
اجتماعي	0.62**	1	0.20**	0.35**	0.18**
مالية	0.28**	0.20**	1	0.40**	0.33**
حوكمة	0.44**	0.35**	0.40**	1	0.30**
بدائل	0.22**	0.18**	0.33**	0.30**	1

يتبين من نتائج معامل ارتباط ان هناك علاقة بين الأثر الاقتصادي والأثر الاجتماعي r=0.62 ،وهي علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية. تُفسر هذه النتيجة بأن أي رفع لأسعار الوقود يُترجم في الوعي الجمعي الليبي مباشرة إلى تهديد معيشي وتزايد في معدلات الفقر، مما يؤكد تلازم المسارين الاقتصادي والاجتماعي في تشكيل موقف الرأي العام. يلاحظ وجود ارتباط جوهري بين الحوكمة والمالية العامة r=0.40 وبين الحوكمة والأثر الاقتصادي r=0.44 تعني هذه النتائج أن إدراك المواطن لضرورات الإصلاح المالي مشروط بمدى ثقته في قدرة الإدارة الحكومية على ضبط الحدود والسيطرة على التهريب؛ فالحوكمة هي "المتغير الوسيط" الذي يربط بين مبررات الدولة الاقتصادية وقبول المجتمع لها.أظهرت النتائج أن الارتباط بين "المبررات المالية" و"الأبعاد الاجتماعية" هو الأضعف نسبياً 0.20وهذا يؤكد أكاديمياً محدودية جدوى الخطاب الحكومي الذي يركز فقط على "عجز الميزانية" لإقناع

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المواطن، ما لم يقترن بسياسات حماية اجتماعية ملموسة.فالمطلوب من الحكومة الليبية بالدرجة الاولي وضع استراتيجة واضحة المعالم تودي الي عملة الاستقرار لدولة ومن تم اعادة صياغة استراتيجية الدعم ووضع اطر جديدة لها تتمشي مع متطلبات المرحلة الراهنه والمستقبلية .

7 ـ الفروق حسب مستوى الدخل

تظهر نتائج تحليل التباين ان القيمة المحسوبة لـ F البالغة (**22.88**) عند مستوى معنوية أقل من (**0.05**) إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستوى القلق الاجتماعي تعزى لمتغير الدخل. وهذا يعني أن رد الفعل اتجاه قراررفع الدعم ليس موحداً، بل يتباين بحدة تماشياً مع الوضع المالي للمواطن. كما موضح بالجدول ادناه.

جدول (13) يوضح نتائج تحليل التباين

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA)					
مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فيمة الاحصاءة F	المعنوية
بين المجاميع	86.281	2	43.141	22.88	0.00
داخل المجاميع	748.45	397	1.885		
الكلي	834.731	399			

كما ان متوسطات مقياس القلق وفقا لمستوى الدخل المجاميع وانحرافاتها المعيارية موضحة بالجدول الادني:-

جدول (14) يستعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوي الدخل

الدخل	المتوسط	SD
منخفض	4.45	0.6
متوسط	4.18	0.72
مرتفع	3.7	0.85

سجلت فئة "الدخل المنخفض" أعلى متوسط للقلق (4.45)، مما يؤكد أن الفقراء هم الأكثر استشعاراً للمخاطر المترتبة على إصلاح الدعم. هذه الفئة تنظر إلى وقود النقل والتدفئة كـ "سلع ضرورية" لا تقبل المرونة، وأي زيادة في سعرها تؤدي مباشرة إلى تآكل ما تبقى من دخلها المحدود. يظهر المتوسط المرتفع لفئة "الدخل المتوسط" (4.18) أن القلق لم يعد محصوراً في الفقراء فقط، بل امتد ليشمل الطبقة المتوسطة الليبية التي تعاني أصلاً من تضخم الأسعار وتذبذب سعر الصرف، مما يجعلها تتوجس من فقدان استقرارها المعيشي.

تُعد هذه النتيجة مهمة لتوجه صانع القرار في ليبيا إلى ضرورة تصميم برامج تعويضية تستهدف أولاً أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط ، لضمان الحد الأدنى من السلم الاجتماعي عند البدء في أي إجراءات إصلاحية.

8 ـ العلاقات الفئوية بين الدخل وتقييم الدعم الحكومي

تكشف نتائج اختبار كاي تربيع ل ـهل الدعم يصل لمستحقيه ـعن وجود علاقة دال إحصائيا بين مستوى الدخل وتقييم وصول الدعم لمستحقيه، كما في الجدول (15) الاتي:-

الدخل يصل لمستحقيه	منخفض	متوسط	مرتفع	الإجمالي
نعم	10	30	20	60
إلى حد ما	45	75	20	140
لا	115	65	20	200
الإجمالي	170	170	60	400

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حيث يميل ذوي الدخل المنخفض إلى الاعتقاد بأن الدعم لا يصل إليهم. ويعكس ذلك ضعف العدالة التوزيعية وارتفاع التسرب، سواء عبر التهريب أو الاستهلاك غير الرشيد وهدا ما اكدت علية العديد من الدراسات السابقة.

يلاحظ أن (67.6%) من ذوي الدخل المنخفض (115 من أصل 170) أجابوا بـ "لا" القاطعة حول وصول الدعم لمستحقيه. تعكس هذه النسبة العالية شعوراً عميقاً بـ "الإقصاء الاقتصادي"، حيث يرى الفقراء أنهم الحلقة الأضعف في منظومة الدعم، وأن المنافع الحقيقية تتسرب بعيداً عنهم. سواء عبر التهريب أو الاستهلاك غير الرشيد وهدا ما اكدت علية العديد من الدراسات السابقة.

وبالتالي تؤكد هذه النتائج أن منظومة الدعم الحالية في ليبيا فقدت مبررها الأخلاقي والاجتماعي لدى الفئة التي وُجدت أصلاً لحمايتها (محدودي الدخل). إن "الشعور بعدم العدالة" هو المحرك الأساسي لاستياء الفئات الهشة، وهو ما يدعم التوصية بضرورة الانتقال الي الدعم النقدي الموجه، لضمان استرداد الثقة لدى المواطن البسيط وتقليل نسب التسرب التي تستنزف الميزانية العامة دون جدوى اجتماعية.

9- نموذج تفسير القبول المجتمعي

جدول (16) تفسير القبول المجتمعي لسياسات الدعم

المتغير	Beta	t	Sig
الأثر الاقتصادي (توقع ارتفاع الأسعار)	-0.32	-6.8	0.001
الأثر الاجتماعي	-0.28	-5.9	0.001
المالية العامة (مبررات الإصلاح)	0.21	4.6	0.001
الحوكمة/ شروط النجاح	-0.12	-2.7	0.007
الدخل (منخفض=1. مرتفع=3)	0.1	2.2	0.03

بلغت قيمة $R^2 \approx 0.3$ وتفسيره ان القبول يقل كلما زادت مخاوف الأسعار/الفقر، ويزيد نسبيا عند من يرى عبء الدعم على الدولة كبيرا.

ظهر النموذج أن الأثر الاقتصادي 0.32- الأثر الاجتماعي 0.28- هما المتغيران الأكثر تأثيراً ولكن باتجاه عكسي. وهذا يعني إحصائياً أنه كلما تعاظمت مخاوف المواطنين من غلاء الأسعار وتفاقم معدلات الفقر، انخفض مستوى قبولهم لسياسات رفع الدعم. وتؤكد هذه النتيجة أن "الهاجس المعيشي" هو العقبة الكبرى التي تحول دون تمرير الإصلاحات الهيكلية.

وايضا سجل متغير المالية العامة تأثيراً طردياً (0.21) ، مما يشير إلى أن الوعي بعبء الدعم على ميزانية الدولة يرفع من احتمالية تقبل الإصلاح. كما أظهر الدخل علاقة طردية (0.10) ، مما يعني أن ذوي الدخل المرتفع هم أكثر مرونة في تقبل القرار مقارنة بذوي الدخل المنخفض، نظراً لقدرتهم الأعلى على امتصاص الصدمات السعرية.

تُعد القيمة السالبة لمتغير "الحوكمة (0.12-) "دليلاً على أن القبول لا يرتبط بالمعادلات المادية فحسب، بل يتأثر "بأزمة الثقة" في قدرة الدولة على تنفيذ الإصلاح وضبط التهريب. أي أن غياب الحوكمة يُضعف من شرعية القرار الإصلاحي في نظر المبحوثين.

10- تفضيلات المبحوثين لآليات التعويض الاجتماعي

جدول (17) تحديد الأدوات الأكثر قبولاً لدى المواطنين لامتصاص الآثار الجانبية لرفع الدعم

الخيار	العدد	%
دعم نقدي مباشر	190	47.5
برامج حماية اجتماعية	90	22.5
زيادة الأجور	60	15
تحسين منظومة التوزيع	50	12.5
أخرى	10	2.5

تتطابق هذه النتائج بشكل وثيق مع العديد من الدراسات بشأن إصلاح دعم الطاقة في الدول النامية والريعية، والتي تشدد على أن "التحويلات النقدية المشروطة" هي الأداة الأنجع لضمان العدالة التوزيعية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتقليل مستويات الفقر.وانطلاقا من الدارسات السابقة ومن نتائج التحليل الإحصائي، خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية التي تسهم في تعميق الفهم العلمي لإشكالية إصلاح الدعم في ليبيا.

النتائج والتوصيات

اولا / النتائج

- أظهرت النتائج أن إصلاح دعم المحروقات ينظر إليه باعتباره قضية معيشية مباشرة قبل أن يكون إجراء اقتصاديا كليا، حيث شكلت المخاوف المرتبطة بارتفاع تكاليف المعيشة العامل الأكثر تأثيرا في تشكيل الاتجاهات العامة. ويعكس ذلك هشاشة الأوضاع الاقتصادية للأسر، وضعف قدرتها على امتصاص الصدمات السعرية، خاصة في ظل غياب شبكات حماية اجتماعية فعالة وعدم استقرار المتغيرات الكلية، وعلى رأسها سعر الصرف.
- بينت نتائج الدراسة أن إدراك العبء المالي الذي يمثله دعم المحروقات على الموازنة العامة لا يقود بالضرورة إلى قبول الإصلاح، وهو ما يكشف عن فجوة واضحة بين المنطق الاقتصادي الكلي ومنطق الرفاه الفردي. وتعد هذه النتيجة محورية لفهم تعثر إصلاحات الدعم، إذ تشيرإلى أن القبول المجتمعي لا يتحقق بمجرد عرض المبررات المالية، بل يتطلب معالجة الآثار التوزيعية والاجتماعية المصاحبة للإصلاح.
- كما أكدت النتائج أن البعد التوزيعي يمثل أحد أكثر الجوانب حساسية في مسألة إصلاح الدعم، حيث تتحمل الفئات منخفضة الدخل العبء الأكبر المتوقع من أي تعديل في أسعار المحروقات. ويشير ذلك إلى أن تجاهل العدالة الاجتماعية في تصميم سياسات الإصلاح لا يفضي فقط إلى رفض شعبي، بل قد يقوض أهداف الإصلاح ذاتها من خلال زيادة مستويات الهشاشة وعدم الاستقرار الاجتماعي.
- اتفقت نتائج الدراسة الميدانية مع الأدبيات في أن الانقسام المؤسسي (وجود حكومتين) يضعف فاعلية أي قرار برفع الدعم، لعدم القدرة على السيطرة على "التهريب الداخلي" بين المدن والمناطق الخاضعة لسيطرة أطراف مختلفة.
- أبرزت الدراسة الدور الحاسم للعوامل المؤسسية في تشكيل المواقف المجتمعية، حيث تبين أن ضعف الحوكمة، واستمرار تهريب المحروقات، واختلالات سعر الصرف، تضعف الثقة في قدرة الدولة على إدارة عوائد الإصلاح بشكل عادل وفعال. ومن ثم، فإن إصلاح دعم المحروقات في ليبيا لا يمكن النظر إليه كإجراء تقني معزول، بل كجزء من مسار إصلاحي أشمل يتطلب تعزيز الثقة المؤسسية وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة.
- اشارت الدراسة إلى أن نجاح إصلاح دعم المحروقات في ليبيا مرهون بتحقيق توازن دقيق بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والقدرة المؤسسية. وتؤكد الخاتمة أهمية تبني مقاربة تدريجية للإصلاح، مصحوبة بآليات تعويض نقدي موجهة للفئات الأكثر تضررا، إلى جانب إصلاحات حوكمية متزامنة وخطة تواصل مجتمعي شفافة تشرح أهداف الإصلاح ومآلاته.
- تُظهر نتائج استطلاعات الرأي ممانعة شعبية واسعة لرفع دعم المحروقات في ليبيا، حيث يربط المستجيبون قبول الإصلاحات الاقتصادية بمدى قدرة الدولة على كبح جماح الفساد المؤسسي ووقف هدر المال العام. كما يعكس هذا الرفض أزمة ثقة حادة تجاه السياسات الحكومية، نتيجة غياب الرؤى الاستراتيجية المتكاملة والبدائل التنموية التي تضمن حماية القوة الشرائية للمواطن.

ثانيا / التوصيات

- رفع الدعم ينبغي أن تسبقه إصلاحات في سعر الصرف وتقوية العملة المحلية، من خلال التنسيق بين السياسة المالية (الإصلاح) والسياسة النقدية (سعر الصرف) لضمان استقرار الأسعار العامة وتجنب الدوائر التضخمية.حيث أن استقرار الدينار الليبي هو المفتاح لقبول أي تغيير في أسعار المحروقات.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- التأكيد على أهمية إجراء دراسة شاملة ومتعمقة للمشاكل المرتبطة بالدعم الحكومي، ونقص السيولة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وظهور السوق الموازية لصرف الدينار الليبي، بهدف فهم الأسباب الجذرية وتحديد الحلول الفعالة.
- توصي الدراسة بضرورة الربط المباشر بين إصلاح الدعم وتقوية قيمة الدينار الليبي؛ فزيادة القوة الشرائية للعملة هي الضمانة الوحيدة لامتصاص الصدمات السعرية الناتجة عن رفع الدعم.
- التوصية بعدم المضي في رفع الدعم دفعة واحدة (تجنباً لسيناريو تجارب بعض الدول مثل بوليفيا وإندونيسيا)، يتم اقتراح تطبيق الإصلاح على مراحل زمنية محددة وواضحة، بالتزامن مع تنفيذ برامج حماية اجتماعية ملموسة تستهدف الفئات الأكثر تضررًا.
- توصي الدراسة بتوجيه الأموال الناتجة عن خفض الدعم نحو قطاعات الخدمة العامة (النقل الجماعي، الصحة، والتعليم) لتعويض المواطن عن ارتفاع تكلفة المعيشة بصورة غير مباشرة، على غرار "التجربة الغانية".
- ينبغي تفعيل استراتيجية الاتصال الحكومي حيث توصي الدراسة بضرورة إطلاق حملة توعية شفافة توضح للمواطنين كلفة الفساد في المنظومة الحالية، وحجم العوائد التي ستعود على الفرد عند التحول للدعم النقدي، وذلك لترميم أزمة الثقة المفقودة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

أولاً :المراجع باللغة العربية

- أبو كريمة، رشدي إبراهيم السيد. (2022). الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر. المجلة القانونية، المجلد (12)، العدد (2).
- إسماعيل، طارق. (2018). سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، دراسات اقتصادية، العدد (44)، الإمارات العربية المتحدة.
- بلاطش، حسيبة؛ وعبدو، نوال. (2022أ). أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري في الجزائر 1995-2022: دراسة قياسية. مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف - الجزائر، 8(2)، 99-120.
- بلاطش، حسيبة؛ وعبدو، نوال. (2022ب). تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي الاستثماري ومخصصات الدعم الحكومي في الجزائر (2000-2021). مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (5)، العدد (2)، ص ص. 737-754.
- بن قيدة، مروان. (2021). إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، الجزائر، المجلد (5)، العدد (1).
- بوحديدة، محمد. (2010). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2009 (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- جلولي، محمد؛ وآخرون. (2022). أثر فعالية الحكومة والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على مجموعة من دول غرب أفريقيا. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد (11)، العدد (1).
- جمالي، حاتم. (2015). تقييم الكفاءة النسبية للإنفاق العام على الصحة والتعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). المجلة الدولية لعلوم الإدارة التطبيقية، المجلد 7، العدد 1، ص ص. 47-70.
- حجاج، الشيماء. (2020). أثر إصلاحات دعم الطاقة على الاقتصاد المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (21)، العدد (4)، ص ص. 39-76.
- الدوكالي، عبد الباسط. (2025). رفع الدعم عن المحروقات. المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ليبيا.
- شعبان، قصابي؛ ورابح، بلعباس. (2020أ). أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 2000-2018. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (10)، العدد (1) مكرر، ص ص. 325-344.
- شعبان، قصابي؛ ورابح، بلعباس. (2020ب). أثر سياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 2010-2018. مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم - الجزائر، 10(4)، ص ص. 325-344.
- شمسة، قارة؛ وهبيتة، مريم. (2018). بدائل إصلاح نظام الدعم في الجزائر: من الدعم العيني إلى الدعم النقدي الاستهدافي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 20، العدد 2، ص ص. 37-65.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- عمر، عبد الحكيم الطاهر. (2024). دعم المحروقات في ليبيا بين الرفع والإبقاء. مجلة صرمان للعلوم والتقنية، كلية صرمان للعلوم والتقنية، ليبيا، ص ص. 30-39.
- عيسوف، نوال؛ وباركة، زليخة. (2020). أثر دعم الطاقة على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة (2010-2018). مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم - الجزائر، 10(4)، 112-130.
- محمود، محمد؛ وبييرخوري، لورا. (2015). سياسة دعم المشتقات النفطية في سورية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2005). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد (3).
- مسعود، يوسف يخلف. (2018). استراتيجيات إصلاح دعم الطاقة في الاقتصاد الليبي: التحديات والآفاق. مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة بنغازي، 29(1)، ص ص. 45-70.
- مصطفى، محمد. (2020). أثر الدعم السعري للمحروقات على الميزانية العامة للدولة: حالة ليبيا. مجلة البحوث الاقتصادية، بنغازي.
- نزل، أنغام. (2008). سياسات الدعم الحكومي بين القبول الفكري وكلف التطبيق (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة المستنصرية، العراق.

ثانيا :المراجع باللغة الاجنبية

- **Ahmed, E.** (2022). Low oil prices and fuel subsidy reform: Lessons learned from the experiences of some States. *Nile Journal for Commercial, Legal and Information Systems Science*, 2(3).
- **Arze del Granado, J., Coady, D., & Gillingham, R.** (2012). The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries. *World Development*, 40(11), 2234–2248.
- **Asari, H., Baharuddin, S., & Tariq, M.** (2020). The Impact of Fuel Subsidy and Oil Price on Economic Growth: A Comparative Study. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 10(11), 1142–1155.
- **Beaton, C., & Lontoh, L.** (2010). *Lessons Learned from Indonesia's Fuel Subsidy Reforms*. International Institute for Sustainable Development (IISD).
- **Brini, R., & Jemmali, H.** (2015). Public Spending Efficiency, Governance, and Political and Economic Policies: Is there a Substantial Causal Relation? Evidence from Selected MENA Countries. *The Economic Research Forum (ERF)*, Working Paper No. 947.
- **Butkiewicz, J. L., & Yanikkaya, H.** (2011). Institutions and the Impact of Government Spending on Growth. *Journal of Applied Economics*, 14(2), 319–341.
- **Coady, D., Flamini, V., & Sears, L.** (2017). The Unequal Benefits of Fuel Subsidies Revisited: Evidence for Developing Countries. *International Monetary Fund (IMF) Working Paper*, WP/17/139.
- **Cooray, A. V.** (2009). Government expenditure, governance and economic growth. *Comparative Economic Studies*, 51(3), 401–418.
- **Dartanto, T.** (2013). Reducing fuel subsidies and the implication on fiscal balance and poverty in Indonesia: A simulation analysis. *Energy Policy*, 58, 117–134.
- **Fattouh, B., & El-Katiri, L.** (2012). *Energy Subsidies in the Arab World*. United Nations Development Programme (UNDP), Regional Bureau for Arab States / Oxford Institute for Energy Studies.
- **Hasnul, A. G.** (2015). The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysia. *MPRA Paper No. 71254*.
- **International Monetary Fund (IMF).** (2013). *Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications*. Washington, DC: IMF.
- **McCulloch, N., Moerenhout, T., & Yang, J.** (2021). Fuel subsidy reform and the social contract in Nigeria: A micro-economic analysis. *Energy Policy*, 156, 112338.
- **Moerenhout, T., & Mahmoud Bahaj, A.** (2015). *Energy subsidy reform in Libya: A political economy challenge*. Global Subsidies Initiative (GSI) - International Institute for Sustainable Development (IISD).
- **Omeji, A., & Ilanya, O.** (2021). Assessment of the Impact of Fuel Subsidy Removal on the Socio-Economic Development of Nigeria. *International Journal of Development and Public Policy*, 1(5), 184–196.
- **Omitogun, O., & Adekunle, A.** (2021). Energy Consumption and Economic Growth in Nigeria: A Causality Record. *Journal of Economic Theory*, 2(3), 74–78.
- **Omitogun, O., Longe, A., Muhammad, S., & Adekomi, J.** (2021). Environmental Impact of Economic Growth and Fuel Subsidy in Nigeria. *UPG Bulletin of Petroleum-Gas University of Ploiesti, Mechanical Engineering Series*.
- **Omotosho, S.** (2020). Fuel Subsidy Reform and Inflation Dynamics: Evidence from a Developing Economy. *Central Bank of Nigeria Journal of Applied Statistics*, 11(1), 1-28.
- **Ovajere, A. M., & Okechukwu, E. I.** (2022). Effect of Fuel Subsidy Removal on the Economic Growth of Oil-Producing Countries: A Sectoral Analysis. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 13(8), 45-56.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

  Ozili, P. K., & Arun, T. (2023). Fuel subsidy removal and the economy: Emerging issues and sustainable development. *Journal of Sustainable Development*, 16(3), 115-128.
  Plante, M. (2014). The long-run macroeconomic impacts of fuel subsidies. *Journal of Development Economics*, 107, 129–143.
  Rentschler, J., & Bazilian, M. (2017). Principles for designing effective fossil fuel subsidy reforms. *Review of Environmental Economics and Policy*, 11(1), 138-155.
  Sdralevich, C., et al. (2014). *Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead*. International Monetary Fund (IMF).
  Shonchoy, A. S. (2010). What is happening with the government expenditure of developing countries: A panel data study. *Proceedings of the German Development Economics Conference*, No. 2.
  Sterner, T. (Ed.). (2012). *Fuel Taxes and the Poor: The Distributional Effects of Gasoline Taxation and Their Implications for Climate Policy*. Washington, DC: RFF Press.
  World Bank. (2020). *The Social Safety Nets Modernization Project: Addressing Energy Subsidy Reform*. Washington, DC: World Bank.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).